(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١م

د/ ماهر عبدالوهاب حامد أبو زيادة

دكتوراه فى الحقوق – قسم الاقتصاد والمالية العامة – جامعة بنها

اكتوبر ٢٠٢١

العدد ٥٤٤

السنة المائة واثنى عشرة

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

The development Of Inflation Rates in The Egyptian Economy during The Period 1990- 2021

Ph.D . Maher Abd El- WahabHamed Abo Ziada,

October 2021

No. 544

CXII itéme Année

Le Caire

تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١م

د/ ماهر عبدالوهاب حامد أبو زيادة

دكتوراه فى الحقوق – قسم الاقتصاد والمالية العامة – جامعة بنها

المقدمة

يعد التضخم ظاهرة من الظواهر الأكثر مساسًا بالاقتصاد الوطني، يؤثر فيه بصفة عامة على الاقتصاد الكلى وبصفة خاصة على الاقتصاد الجزئي فيجعل نشاط المؤسسة يتأثر ويؤثر فى سيرها العادي، فيصعب على المؤسسة الاستمرار فى نفس الاستراتيجية المتبعة خلال فترة الاستقرار.

وبدأت مشكلة التضخم تؤرق العالم منذ السبعينيات من القرن الماضي حتى اليوم وحاول الاقتصاديون التصدي لهذه المشكلة بحثًا وتعليقًا ونقدًا هادفين من وراء ذلك إلى معرفة أسباب هذه المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها. وكانت الكتلة النقدية المتداولة من أهم العوامل التي أخذ بها هؤلاء الاقتصاديون حيث إن زيادة الكتلة النقدية المتداولة يؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي زيادة فى أسعار المواد الاستهلاكية وإن أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة فى السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدى مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان حيث أصبح التضخم ظاهرة يعيشها الاقتصاد يوميًا بكل مؤثراتها وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي.

وتعد مشكلة التضخم ذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، وأدى تزايد معدلات التضخم فى مصر إلى تنامى ظاهرة الدولرة حيث فقد المدخر الثقة فى عملته المحلية، وينشأ التضخم عن الإفراط فى الطلب النقدي أو ضغط التكلفة وذلك بزيادة الأجور عن معدل الزيادة فى إنتاجية العمل أو قد ينشأ عن عوامل هيكلية مثل تغير الأسعار النسبية نتيجة التغير الهيكلي الاقتصادي وعدم قابلية الأسعار الاسمية للانخفاض واستجابة عرض النقود لارتفاع الأسعار. كما يعد التضخم

ظاهرة نقدية يترتب عليها انخفاض قيمة العملات وارتفاع الأسعار ومن ثم يترتب على السلطات النقدية التحرك عندما تتغير عناصر التكلفة خاصة عند ارتفاع الاجور بمعدل يفوق زيادة الإنتاجية أو عند زيادة أسعار الطاقة أو الزيادة المفرطة فى أسعار الواردات سواء بسبب التضخم المستورد أو بسبب خفض العملة الوطنية.

أهمية الدراسة

نظرًا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري، فإن أهمية الدراسة تنبع من خلال التعرف على تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١م

فروض الدراسة:

١- عانى الاقتصاد المصري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت فى تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع.

٢ – أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية فى القضاء على الفجوة التضخمية فى الاقتصاد المصري.

٣ – أسهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها الحكومة فى التخفيف من العوامل الداخلية فى تغذية الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري.

من خلال العرض السابق، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كالتالي:

يعد التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد، والتي تعتمد فى تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم فى تغذية الضغوط ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويعد الاقتصاد المصري أحد الاقتصاديات الأخذة فى النمو.

وبناءً على ما سبق، نطرح السؤال الجوهري التالي:

ما المقصود بمفهوم التضخم، وما هي أهم وسائل علاج التضخم؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ – التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري.

٢ – التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم، ومدى فعاليتها فى علاج التضخم فى الاقتصاد المصري.

يتلخص منهج البحث العلمي المستخدم لاستخلاص البحث فى الآتي:

تعتمد منهجية البحث علي المنهج الاستقرائي فى إجراء مسح شامل للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، كما أن الدراسة تعتمد علي المنهج الاستنباطي فى تحليل متغيرات الدراسة وذلك من خلال دراسة تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١م

نظرًا لأهمية البحث واتساعه فقد حاولنا ضبط خطة البحث وعرضها من خلال ثلاثة مطالب يستجيبون لمتطلبات البحث، لتسهل على القارئ التعمق دون أدنى صعوبة، وفي موضوع البحث بصفة خاصة، وقد تم اختيار عنوان البحث وهو:(تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١م) وذلك لإظهار إشكالية البحث.

لذا قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الاول: مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه.

المطلب الثاني: تطور ظاهرة التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢١.

المطلب الثالث: إجراءات الحد من التضخم.

المطلب الأول

مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه

قد أصبح التضخم وعدم استقرار الأسعار مسار اهتمام السياسات الاقتصادية، فى العقود الأخيرة، كذلك كيفية التحكم فى التضخم ومسبباته. وقد أكد فريدمان فى مقولته الشهيرة: إن التضخم دائمًا وفى كل الاحوال ظاهرة نقدية، فلا يوجد تضخم فى اقتصاديات المقايضة، وبالتالي فأهم مصادر التضخم هو العرض النقدي، وعلاجه يكمن فى السياسة النقدية ودورها فى إحداثه. وبالرغم من تعدد أهداف السياسة النقدية وتعارضها أحياناً، إلا أن هناك اتفاقًا واسعًا بين الأكاديميين ورجال البنوك المركزية على أن استقرار الأسعار هو الهدف النهائي طويل الأجل للسياسة النقدية والمتقدم على غيره من الأهداف[١].

أولاً: مفهوم التضخم الاقتصادي:

لقد تعددت تعريفات التضخم فى الأدب الاقتصادي فيقصد به أنه «اتجاه مستوى الأسعار الدائم نحو الارتفاع» ويعرف أيضاً على أنه زيادة مستمرة فى المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، فارتفاع أسعار السلع الناجم عن تحسن نوعيتها أو تذبذب أسعارها خلال السنة نتيجة لعوامل موسمية لا يعتبر تضخمًا، فالتضخم يعنى ارتفاعًا عامًا فى تكاليف المعيشة نتيجة لعوامل محلية أو خارجية مقاسًا بوحدة النقد المحلية[٢].

أو أنه هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود: أي ارتفاع مستوى الأسعار، كما عرف بأنه الارتفاع المستمر والملموس فى المستوى العام للأسعار فى دولة ما، ويعرف أيضاً بأنه» حركة الارتفاع العام للأسعار, أو أنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع أو أنه حالة يوجد فيها حركة تصاعديه مستمرة فى المستوى العام للأسعار أو التي سيوجد فيها حركه تصاعدية مستمرة لولا وجود الرقابة المباشرة على الاسعار[٣].

(١) منى محمود حسين إبراهيم محمد عليوة، استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية فى مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩، ص ح.

(٢) يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلى والتجارة الخارجية فى الأردن، رسالة مقدمه لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٦، ص ص ١٤ ، ١٥.

(٣) سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم فى الجزائر، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير فى الماجستير فى العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، ٢٠٠٥ /٢٠٠٦، ص ٣١.

كما يعرف التضخم فى الأدبيات الاقتصادية المختلفة بكونه يمثل ارتفاعًا مستمرًا فى المستوى العام للأسعار بما يؤثر سلبًا على مستويات القوة الشرائية للفاعلين الاقتصاديين، ووفقًا لهذا التعريف فلابد كي يحدث التضخم أن تحدث زيادات مستمرة فى المستوى العام للأسعار تشمل عددًا كبيرًا من السلع التي تهم شرائح واسعة من المستهلكين، ومن ثم يستبعد من هذا التعريف أية زيادات مؤقتة فى المستوى العام للأسعار أو أية زيادات سعرية تخص سلع بعينها دون أخرى. ويعتبر التضخم ظاهرة قديمة جديدة، تشكل فى الوقت الحاضر تحديًا كبيرًا، نالت هذه الظاهرة اهتمامًا متزايدًا منذ بداية عقد السبعينيات، وعلى وجه الخصوص فى سنة ١٩٧٤، حيث أصبح التضخم أكثر حدة وانتشارًا، ورافقه معدلات مرتفعة للبطالة. أدى وجودهما معاً إلى بروز مشكلة اقتصادية جديدة سميت بالكساد التضخمي (Stag،ation)، تميزت بانتشارها العالمي مما حدا بالبعض إلى القول إن التضخم أصبح ظاهرة عالمية لصيقة بالحياة الاقتصادية وتظهر بنسب متفاوتة فى مختلف دول العالم مهما اختلف نظامها الاقتصادي[1].

ونظرًا لما للتضخم من أثر سواء كان ذلك على توزيع الدخل القومي، أو على تقويم المشروعات، أو على ميزان المدفوعات، أو على الكفاية الإنتاجية، ونظرًا لما تولده ظاهرة التضخم من أثار اجتماعية بحيث يزداد الفساد الإداري وتنتشر الرشوة وتزداد هجرة الكفاءات الفنية للخارج، وتزداد الصراعات بين طبقات المجتمع، وكل ذلك أدى إلى الاهتمام الكبير بظاهرة التضخم، وإلى البحث عن أهم الأسباب المؤدية إليها. وكان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم فى القرن التاسع عشر وهو (التضخم النقدي) بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، أرتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الاسعار. ثم جاءت تحليلات الاقتصادي (كينز) حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة

الحدية لرأس المال. وهكذا توصل (كينز) إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلى على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدى إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار. وبعبارة أخرة

(١)هبة عبد المنعم على محمد، ديناميكية التضخم: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، بدون تاريخ، ص ٣.

تتبلور ماهية التضخم فى وجود فائض فى الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية. وفى النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة فى التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار[١].

وللتضخم تأثيرات اقتصادية كبيرة وبخاصة إذا كان هذا التضخم غير متوقع بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين حيث يؤدى التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي بحيث يستفيد منه الفاعلون الاقتصاديون الذين تزيد دخولهم النقدية بمستويات أكبر من معدلات ارتفاع الأسعار، فى حين يخسر فاعلون اقتصاديون أخرون ممن تزيد دخولهم النقدية بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع المستوى العام للأسعار أو تظل ثابتة مثل أصحاب الدخول وأرباب المعاشات[٢].

ثانيًا: أسباب التضخم:

تعتبر الدراسات التي تتناول التضخم ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه من الموضوعات الجدلية والمتنوعة والمتجددة حول العوامل المسببة للتضخم حتى يمكن صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهته، وبصفة عامة يمكن فى ضوء الدراسات السابقة أن نحدد بشكل عام أن التضخم يتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد وحجمه ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، فالاقتصاد الصغير المنفتح على العالم الخارجي يتأثر بالعوامل الخارجية حسب درجة الانفتاح وهو ما يحتم استخدام سياسات دعم الأسعار أو التحكم بها وطرق تركيب الأرقام القياسية والأوزان النسبية لمكوناتها[٣], ويلعب البنك المركزي المصري الدور الرئيسي فى سوق النقد حيث يقف على قمة النظام المصرفي, وقد تحولت ظاهرة التضخم فى مصر إلى مشكلة ترجع جذورها بصفة خاصة إلى طبيعة السمات الهيكلية للاقتصاد المصري، وعمقت سياسة الحكومة من حجم هذه المشكلة بتمويل عجز الموازنة بالاقتراض من الجهاز المصرفي[٤].

(١) مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التضخم(ماهيته – مفهومه – أشكاله- كيفية قياسه- أثاره) ١٩٩٧م،ص٨٣

(٢) هبة عبد المنعم على محمد، مرجع سابق، ص ص ٧ ، ٨.

(٣) أحمد السيد عبد اللطيف حسن، محددات التضخم فى مصر الفترة من ١٩٨١ – ٢٠١١ أسلوب التكامل المشترك ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني – إبريل ٢٠١٢ – المجلد الاول، ص ٤٨.

(٤) محمد عزت محمد إبراهيم غزلان ، دور السياسة النقدية فى التنمية والاستقرار الاقتصادي فى البلاد النامية مع التركيز على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٢ ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة الاقتصاد ، جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩٣، ص أ.

وهناك علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوي الأسعار، ويقصد باصطلاح «القوة الشرائية للنقود» كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بهذه النقود. يعني أن مقدرة النقود فى المبادلة بسائر السلع والخدمات تقل إذا ما ارتفعت الاسعار وتزيد كلما انخفضت الأسعار. والواقع أن قيمة النقود ليست سوي مقلوب مستوي الأسعار. فإذا ارتفع مستوي الأسعار إلى الضعف كان معني هذا انخفاض قيمة النقود الي النصف. ارتفاع مستوي الأسعار وانخفاض القوة الشرائية. وإن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فى السوق يشجع العمال على المطالبة برفع أجورهم فى حالة وجود نقابة قوية تطالب بالحفاظ على القدرة الشرائية للمجتمع، فترتفع الأجور حتى بالنسبة للمؤسسات التي لا يسمح إنتاجها بذلك. وهكذا ترتفع تكاليف اليد العاملة بدون مقابل لها فى الإنتاج، فتحدث ظاهرة عدم مرونة العرض بالنسبة للطلب، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وتبقى الحالة تدور فى حلقة مفرغة يمثلها الشكل التالي[1]:

شكل رقم (١)

يوضح ظاهرة عدم مرونة العرض بالنسبة للطلب

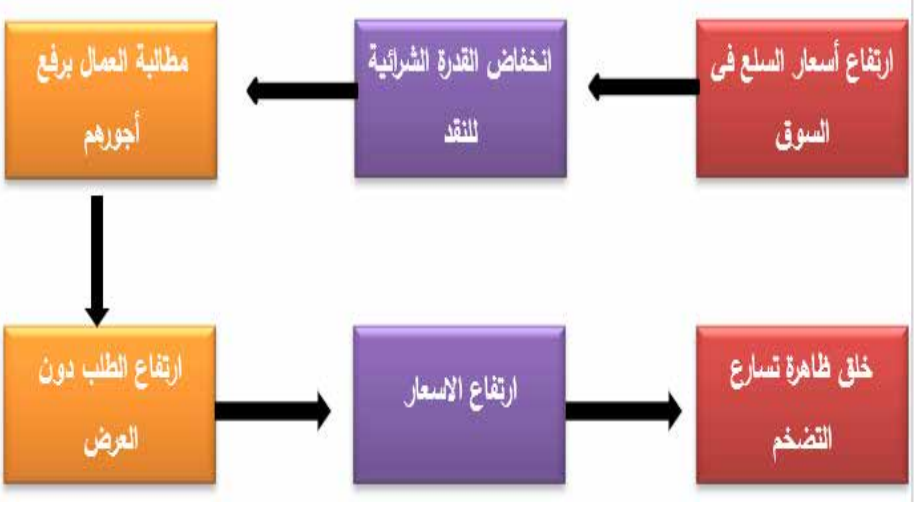

المصدر: عباسي نصيرة، تأثير التضخم فى التحليل المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص ٦٦.

(١) عباسي نصيرة، تأثير التضخم فى التحليل المالي للمؤسسة، مرجع سابق، ص ٦٥.

وعندما يزيد التضخم تظهر الانحرافات والتشوهات فى اتجاهات الاستثمار والادخاروالاستهلاك،ويعاد توزيع الدخل والثروةفى المجتمع بطريقة عشوائية،فكلما زاد التمويل التضخمي –عن طريق زيادة إصدار البنكنوت– وارتفع معدل التضخم، قلت حيازة الافراد للنقود، ولا يتأتى للدولة الحصول على ما تتوقعه من إرادات باستخدام هذا الأسلوب، وهو ما قد يدفعها إلى إصدار قدر أكبر من البنكنوت مما يولد تضخمًا أعلى فى سبيل الحصول على مبلغ معين. وإذا كان التضخم الناتج عن التوسع النقدي يخفض من القيمة الحقيقية لالتزامات الدولة كما قيل، باعتبار أن البنكنوت الجديد يعد دينا على الحكومة فى مواجهة الافراد وأن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية لهذا الدين، فإن هناك العديد من الإيرادات العامة التي تقل قيمتها الحقيقية بزيادة معدل التضخم .فإن تحصيل الضرائب لا يتم– فور الحصول على الإيراد وإنما يتراخى لمدة معينة، وتقل القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية كلما طالت المدة بين الحصول على الإيراد وتحصيل الضريبة عنه, وترجع مشكلة التضخم فى مصر إلي تفاعل عدد من العوامل من جانب الطلب, ومن جانب النفقات إلي جانب العوامل الهيكلية[١]:

السبب الأول – التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

تذهب النظرية الكلاسيكية فى نظرتها للتضخم بأنه توجد علاقة مباشرة بين زيادة كمية النقود المعروضة وزيادة مستوي الأسعار هذا مع افتراض تحقق التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود، حيث يترتب علي زيادة كمية النقود المعروضة الزيادة فى مستويات الأسعار وعند انخفاض عرض كمية النقود ينخفض مستوي الأسعار. وتتطلب دراسة تبعية زيادة الأسعار عند زيادة كمية النقود المعروضة دراسة التغيرات الحادثة فى سوق عرض النقود وذلك لأنه بزيادة عرض النقود يختل التوازن فى سوق النقود حيث يتجه جانب من هذه النقود إلي زيادة الطلب علي السلع والخدمات وكما تعلم أن حجم السلع والخدمات يكون مستقل عن كمية النقود المعروضة الأمر الذي يؤدي لوجود فائض فى الطلب فى أسواق السلع والخدمات وهو ما يستلزم ارتفاع الأسعار كي يتم استعادة التوازن فى سوق السلع والخدمات[٢].

---

(١) داليا أمين مصطفي، دراسة آثر التضخم الاقتصادي علي النشاط السياحي فى مصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه فى الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩، ص ٩٩.

(2) Taylor, John B. "Monetary Policy. in Emerging Market Countries with Implication for Egypt" The Egyptian Center for Economic Studies Distinguished Lecture series 23, May 2005,p.92.

وتري النظرية الكينزيه أن التضخم يرجع إلي زيادة الطلب الفعال وهذا معناه إنه عند حدوث زيادة فى الطلب لا تساويها زيادة فى الناتج هنا تحدث الزيادة فى الأسعار ومن ثم يحدث التضخم بزيادة الطلب المفرط الناجم عن زيادة الانفاق القومي وقدمت هذه النظرية تحليلاً وافيًا لعناصر الانفاق وهي الاستثمار والاستهلاك والانفاق العام الحكومي وذكرت النظرية أنه عند زيادة أحد عناصر بنود هذا الانفاق يزداد الطلب الكلي ومن ثم يزداد مستوي الأسعار(١).

وقد قدم لنا فيليبس Phillips من خلال دراسته بوجود علاقة بين فائض الطلب فى سوق العمل – البطالة – وبين التضخم – التغير فى المستوي العام للأسعار وذهب فيليبس إلى صياغة نظرية لهذه العلاقة التي قاربها فيليبس من خلال كتابة العلاقة بين البطالة والتغير فى سعر الصرف فى بريطانيا فى الفترة بين بين ١٨٦٢-١٩٥٧ وهو ما كان لهذه الدراسات آثارها البالغ فى سياسات بعض الدول حيث يتعين عليها المفاضلة بين خفض معدلات البطالة وبين خفض التضخم(٢).

وقد ذهبت النظرية النقدية عند دراستها للتضخم وقدمت تحليلاً يعتمد ويبدأ من وضع التوازن فى سوق النقود لأن هذه النظرية تري أن الطلب علي النقود دالة فى المبادلات – مستوي النشاط الاقتصادي – وأن عرض النقود داله فى رصيد الأصول الاحتياطية, فعند زيادة البنك المركزي من عرض النقود مما يحدث من فائض نقدي لدي القطاع العائلي وقطاع الأعمال والذي يدفعهم هذا الفائض لزيادة انفاقهم علي السلع والخدمات وفي ظل افتراض هذه النظرية من أن الاقتصاد يعمل عند مستوي التشغيل الكامل فإن زيادة الانفاق تقود نحو زيادة اسعار السلع مما يزيد بالتبعية الطلب علي النقود وصولاً إلي التوازن فى سوق النقود ومن ثم يتساوى العرض النقدي مع الطلب علي النقود(٣).

حيث يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلى لهذه السلع والخدمات إذ أن ارتفاع الطلب الكلى لا تقابله زيادة فى الإنتاج مما يؤدى إلى ارتفاع الاسعار، وترجع زيادة الطلب نظرًا للزيادة السريعة للسكان سنويًا, حيث بلغ عدد سكان مصر ٥٩,٣ مليون نسمة فى عام ١٩٩٦, ثم ارتفع

(١) عصام حسني محمد, الوسيط فى النظريات الاقتصادية, مرجع سابق, ص٢٢٦-٢٢٨.

(2) Stiglitz, Josef E. " The Failure of Inflation Targeting", Daily News, Egypt, May8, 2008,p.37.

(3) Mohatny ,M.S. and Philip Turner, "Monetary Policy Transmission in Emerging Market Economies : What Is New?" In Transmission Mechanisms For Monetary Policy In Emerging Market Economies ,BIS Papers No.35,2008,p.36.

عدد سكان مصر إلي ٧٢,٨ مليون نسمة فى أخر تعداد سكان عام ٢٠٠٦ وارتفع عدد السكان بنحو ١٧,٣ مليون نسمة بنسبة بلغت ٢٣,٧٪ ليصل فى بداية ٢٠١٦ إلي ٩٠,١ مليون نسمة[١]، وزيادة الدخول النقدية من المرتبات والأجور، وزيادة الميل إلى الاستهلاك بسبب ظهور أنماط استهلاكية جديدة بسبب تزايد أعداد العاملين فى الخارج وتقليد مظاهر الاستهلاك، وزيادة الإنفاق العام ، بشكل متزايد حيث تطورت معدلات نمو النفقات العامة فى حين بلغ حجم الإنفاق العام نحو ٤٥٥١٠ جنيه فى عام ١٩٩٠/١٩٩١، فإن حجم الإنفاق العام قد بلغ ٧٠٧٨٣ جنيه فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ وبمعدل نمو يصل إلي ٥,٩٪، كما بلغ حجم الإنفاق العام نحو ٢٢٢٠٢٩ جنبه فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبمعدل نمو يصل إلي ٦,٨٪، كما أن حجم الإنفاق العام قد بلغ ٣٩٢٠٩٧ جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ وبمعدل نمو يصل إلي ٧,١٪، وواصل حجم الإنفاق العام ارتفاعه حتي وصل إلي ١٢٢٩١٣٢ جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وبمعدل نمو يصل إلي ١٩٪، ليعطي ذلك صورة واضحة عن التنامي السريع لحجم النفقات العامة[٢].

السبب الثاني– تضخم ناشئ عن النفقات (التكاليف):

يري هذا الاتجاه إلى أن التضخم يعود إلي زيادة فى التكاليف وهي كما يلي:

أ- زيادة المرتبات والأجور بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة انتاجيه العمل أي تزيد التكلفة دون زيادة مقابلة فى الانتاجية مما يزيد معه الاسعار.

ب- زيادة اسعار عوامل الانتاج المحلية والاجنبية خاصه اسعار مستلزمات الانتاج. وكما نعلم أنه فى الحالة التي يثبت عندها سعر الصرف ليستورد الاقتصاد المحلي مستلزمات الانتاج المستوردة للتضخم من الدول المصدرة لهذه المستلزمات وهذا هو ما يعرف بالتضخم المستورد، وهذا يتفق مع الواقع العملي الذي تؤكده مختلف الدراسات من انه عند أي زيادة تكلفة أسعار المواد الاولية والعمل ورأس المال فى أسواق عوامل الانتاج يترتب عليها زيادة فى الأسعار[٣].

يحدث التضخم نتيجة للزيادة فى النفقات العامة، وخاصة فى المجالات الادارية والعقيمة التي لا تنتج فى الأجل القصير، مما ينتج عنه عجز فى الميزانية، بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٦، ص٢٥.
(٢) عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط فى المالية العامة ، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٨، ص ص ٥٠، ٥١.
(٣) عصام حسني محمد، الوسيط فى النظريات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢٢٦-٢٢٨.

طرح الأوراق المالية التي تصير بدورها غطاء للعملة الورقية، فالاستهلاك الحكومي والنفقات الباهظة دون ما يقابله من الإنتاج والنمو الاقتصادي المطلوب يؤدى إلى التضخم. فقد بلغ نمو الإصدار النقدي بنسبة تفوق معدل الزيادة فى الإنتاج، حيث بلغ معدل نمو الاصدار النقدي ٣ ,٩٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢, ثم ارتفع معدل نمو الاصدار النقدي ليصل إلى ١٨٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧, فى حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام ١ ,٧٪[١], ثم انخفض معدل نمو الاصدار النقدي إلى ٧ ,٦٪ لعام ٢٠١٧/٢٠١٨, فى حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام ٣ ,٥٪[٢].

وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية فى الشركات الصناعية أو غير الصناعية, كمساهمة إدارات الشركات فى رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين بنسبة تفوق معدل الإنتاجية ولاسيما الذين يعملون فى المواقع الإنتاجية والذى يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور[٣], وأيضاً يرجع ارتفاع تكلفة العرض الناجمة عن ارتفاع سعر صرف الدولار عدة مرات مثل تعويم الجنية المصري فى يناير ٢٠٠٣ حيث زاد التضخم نظرًا لاعتماد الاقتصاد المصري على التجارة الخارجية خاصة الواردات من السلع الغذائية والوسيطة والرأسمالية البترولية والكهرباء والارتفاع العالمي للأسعار الواردة من المنتجات البترولية وغيره من السلع الغذائية والوسيطة والرأسمالية. بالإضافة إلى الإسراف فى الاستهلاك العام بسبب سياسة الدعم والإعانات وما يسببه ذلك من عجز دائم فى الموازنة العامة وتموله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض الخارجية أو الجهاز المصرفي[٤].

السبب الثالث – تضخم ناشئ عن عوامل هيكلية:

ظهرت النظرية الهيكلية للتضخم علي أثر استعمال وزيادة معدلات التضخم فى دول أمريكا اللاتينية منذ الستينيات من القرن العشرين وتناولت هذه النظرية أسباب هذا التضخم ووضعت حلول له وقدمت لنا دراسة عن الاقتصاد الكلي فى الدول النامية من أن هذه النظرية الهيكلية أقرت بوجوب تجزئة أسواق الدول النامية حيث أن التوازن يتحقق فى كل سوق علي حده وليس بصفة عامة فى كل الأسواق, وتمتاز هذه الأسواق أيضًا بعدم مرونة العرض وتعدد الأسعار فى هذه الأسواق ونظرًا لضعف

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ١١، ٥٥.
(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي٢٠١٧/٢٠١٨، ص ب، ١٥.
(٣) التضخم الاقتصادي،حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الاعمال الفلسطيني، ابريل٢٠١١، ص ٨.
(٤) عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط فى المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥١.

العلاقة بينها ومحدوديتها ووهن التكامل فيما بينها ومن ثم عدم استجابة العرض لأي زيادة فى الطلب وهذا مؤداه أن زيادة الطلب يترتب عليه زيادة فى الأسعار, وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب عوامل هيكلية مثل تغير الأسعار النسبية نتيجة التغير الهيكلي الاقتصادي وعدم قابلية الأسعار الاسمية للانخفاض واستجابة عرض النقود لارتفاع الأسعار[١].

لذلك نرى:

إعطاء موضوع التضخم أهمية كبري فى برامج التنمية، فالتضخم فى مصر يعود إلى أسباب نقدية وهيكلية ونجاح أي عمل للحد من هذا التضخم يعتمد على تحسينات فى الهيكل الاقتصادي الإنتاجي وعلى مدى نجاح أدوات السياسة المالية والنقدية فى امتصاص فائض السيولة النقدية، ولكن استخدام هذه الأدوات يجب ألا يكون بأية حال من الأحوال على حساب النمو الاقتصادي بل بشكل متكامل مع النمو، بحيث تصبح مواجهة التضخم هدفًا يندرج ضمن خطط التنمية ولا يقل فى مستواه عن أي هدف اقتصادي أخر وربط سياسة تحديد الأسعار والدعم الذى تقوم بهما الحكومة بسياسة عامة تهدف إلى الحد من التضخم وتكون هدفاً رئيسيًا من أهداف التنمية.

ثالثًا: أنواع التضخم:

١ – التضخم العادي:

عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء، مما يؤدى بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات[٢].

٢ – التضخم المتسارع:

فى ظل هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بسرعة فائقة، وهذا النوع من التضخم يؤدي إلي تدهور العملة المحلية وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية والذهب

(١) عصام حسنى محمد عبدالحليم، تحرير اقتصاديات الدول النامية فى ظل نظام الخصخصة مع التطبيق على مصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠٠٨، ص ص، ٢٢٦، ٢٧٣.

(2) Randall Wray, Money And Inflation, Center for Full Employment and price Stability, University of Missouri-Kansas City, Working paper No. 12,2000, p13

وانتشار ظاهرة الدولرة – أي جعل الدولار مخزن للقيمة وذلك بشرائه بالعملة المحلية مما يؤدي إلي زيادة سعره مقابل العملات الوطنية[١].

٣ – التضخم المكبوت:

يعرف التضخم المكبوت بالارتفاعات فى مستويات الأسعار التي لا تظهر صريحة فى البيانات الرسمية وذلك بسبب رقابة أو تحكم الحكومة فى أسعار بعض السلع وبالتالي ظهور سوق سوداء لتلك السلع تشهد فيها مستويات الأسعار ارتفاعات غير مسجلة على صعيد الأسواق الرسمية, غالبًا ما يظهر هذا النوع من التضخم فى الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقودًا دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد ، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد ، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدى إلى ظهور الأسواق السوداء, وهذا التضخم نوع من التضخم المستتر، حيث لا يسمح للأسعار بالارتفاع من خلال العديد من الأنظمة الحكومية، مثل: التسعير الجبري، ونظام البطاقات، وعادة ما يعبر عن نفسه فى شكل السوق السوداء، وعادة لا يستمر هذا التقييد لفترة طويلة، حيث لن تصمد الإجراءات الحكومية طويلا فى مواجهة ارتفاع الأسعار[٢].

٤ – التضخم المستورد:

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسب هذا الارتفاع، فى الغالب على السلع المحلية، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخول المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات[٣]. ويقصد بالتضخم المستورد ذلك الارتفاع فى مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية، سواء كانت سلعًا وسيطة أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة، أو خدمية. وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يُعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية[٤].

(١) نسرين عبد الحميد نبيه ، قاطرة الركود والتضخم الاقتصادي إلى أين هل إلى مجاعة أم الى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة ، الطبعة الاولى ٢٠١٠ ، ص ١٣٣ .

(2) G.R. Steele, The Money Economy: Mercantilism, Classical Economics And Keynes General Theory, American Journal of Economics and Sociology, 1998,p9 .

(3) Seth B. Carpenter and Joe Lange Money Demand And Equity Markets, Board of Governors of the Federal Reserve System, Cornerstone Research,2002,p2

(٤) يوسف فالح الحنيطي ، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلى والتجارة الخارجية فى الأردن ، رسالة مقدمه للحصول علي درجة الماجستير فى الاقتصاد ، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩٦، ص ٥٧

٥ – التضخم الركودى:

فى فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها فى حالة الركود، ما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة[١].

٦ – التضخم الجامح والمفرط:

يتحرك التضخم فى هذا النوع نحو الارتفاع بدرجة فائقة حيث تتغير العملة الوطنية قيمتها بالكامل، وذلك حيث تتساوى العملة مع قيمه طباعتها وتفقد البنوك لدورها فى الاقتصاد وينحسر[٢]. وهو الارتفاع المستمر للأسعار، حيث ترتفع الأسعار بسرعة من أسبوع إلى أسبوع، بل من يوم إلى يوم، وارتفاع الأسعار يكون تبعاً لارتفاع النفقات، وارتفاع النفقات تبعاً لارتفاع الأسعار، ويدخل الاقتصاد القومي فى حلقة مفرغة من ارتفاع الأسعار، ويضطر الأفراد إلى التخلص من النقود بمبادلتها بالسلع لتلافى ارتفاع أسعارها فى المستقبل القريب والقريب جداً. وبالطبع فإن قيمة النقود سوف تزداد تدهورًا باستمرار ارتفاع الأسعار والتضخم.

وإذا كان هذا هو سلوك المستهلكين، فإن المنتجين إزاء توقعهم لارتفاع الأسعار فى المستقبل يقومون بالإنتاج من أجل التخزين للبيع فى المستقبل عندما ترتفع الأسعار أكثر فأكثر، وهو ما يوسع من الفجوة بين الطلب المتزايد والعرض المتناقص بمناسبة إقبال المنتجين على التخزين. ومثال هذا النوع من التضخم ما حدث فى ألمانيا عام ١٩٢٣ م، حيث وصلت الأسعار إلى أقصى ارتفاع، حيث بلغ ثمن رغيف الخبز نصف مليار من الماركات الألمانية، وثمن علبة الكبريت مليار مارك، ولا شك أن السبب فى ذلك هو طبع كميات هائلة من النقود، بالإضافة إلى زيادة سرعة تداول النقود نتيجة إقبال الأفراد على استبدال النقود بالسلع، وفى هذه الحالة من التضخم تصبح النقود وسيطا فقط للتبادل، وتفقد وظيفتها كمخزن للقيم[٣].

---

(1) Mishkin , Frederic, " From Monetary Targeting to Inflation Targeting : lessons from the Industrialized countries " , 2000,P.2.

(٢) عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط فى النظريات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(3) سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٩ م، ص ص ٢١١ ، ٢١٢.

ويعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم حيث يصاحبه العديد من الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي ككل. ويؤدى التضخم الجامح إلى التدهور السريع فى قيمة العملة ومن ثم إمكانية تعرضها لهزات عنيفة وفى بعض هذه الحالات تتجاوز معدلات التضخم مستوى المائة أو المائتين بالمائة فى فترة زمنية قصيرة وهو ما يؤدى إلى حدوث أزمات اقتصادية حادة على غرار الأزمة التي شهدها الاقتصاد الأرجنتيني فى بداية الألفية الثالثة[١].

بل قد تتضاعف إلى أن تصل إلى الزيادة فى المعدل العام للأسعار إلى أربع منازل عشرية فى المائة كما حدث فى البرازيل، حيث وصل التضخم النقدي فيها عام ١٩٩٥ م إلى ٢١٤٨٪. وعادة يحدث هذا النوع من التضخم فى بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو فى الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة فى النظام الاقتصادي[٢].

المطلب الثاني

تطور ظاهرة التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٢١

لقد شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٢١ موجة حادة من ارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم ومما لا شك فيه أن هذا الارتفاع فى معدلات التضخم الذي شهده الاقتصاد المصري يعود فى جزء منه إلى الإفراط النقدي الذي أدي إلي زيادة الطلب الكلي بمعدل أسرع من الزيادة فى الإنتاج، وفي جزء آخر منه إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد. بالإضافة إلي ما سبق أدي تزايد تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية إلي زيادة ما تتحمله الموازنة العامة من أعباء مالية سنة بعد أخري وخاصة فى ظل اتجاه الدولة إلي تحمل الأعباء المالية للوحدات الاقتصادية والتوسع فى الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المترتبة علي الزيادة السكانية, فضلاً عن تزايد أعباء نفقات الدفاع والأمن والنفقات التحويلية كإعانات الدعم ورفع مستوي المعيشة, بالإضافة إلي قيام الدولة بتحديد سعر اجتماعي لبعض السلع بغرض التخفيف من حدة الارتفاع فى الأسعار, وكان من

(1) Mokher, Nevine Eid, Optimal Inflation Rate in Developing countrics , Economic Department, Faculty of Economics and Political Science ,Cairo University, 2001,p.31.

(2) Frederic s.Mishkin and Adam S.posen, " Inflation Targeting : lesson from four countries NBER Working Paper , 1997 ,P 11.

نتائج ذلك زيادة أرقام الإنفاق العام فى الموازنة, ومن ثم زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة وتغذية الضغوط التضخمية وزيادة حدتها. ولذلك فإن تخفيض معدلات التضخم واستقرار الأسعار من الاهداف المحورية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، ويوضح الجدول رقم (١) تطور معدلات التضخم خلال الفترة من١٩٩٠ حتي٢٠٢١ فى مصر، والذي يمكن تمثيله بيانياً فى الشكل رقم (١).

الفترة الأولي: تطور معدلات التضخم فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ م إلى عام ٢٠٠٢ ميمثل انخفاض فى معدلات التضخم بشكل عام إحدى دلالات نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (١)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية) فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ م إلى عام ٢٠٠٢ م

فى نهاية يونيو	معدل التضخم ٪
1990	21.4%
1991	20.7%
1992	9.7%
1993	15%
1994	8.1%
1995	8.4%
1996	7.2%
1997	4.7%
1998	3.5%
1999	3.1%
2000	2.7%
2001	2.2%
2002	2.7%

المصدر: الاستعانة بالمراجع والتقارير الاتية: من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣, أحمد محمد عادل عبد العزيز، أثر سعر الفائدة على التضخم فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر (دراسة قياسية)، جامعة الأزهر، كلية التجارة، بنين، قسم الاقتصاد، ص ١٤٤.

*من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠,الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي, ٢٠٠٠, ص٢٨٨.

*من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢, البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.

شكل رقم (٢)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الحضر) فى مصر من عام ١٩٩٠ الي عام ٢٠٠٢

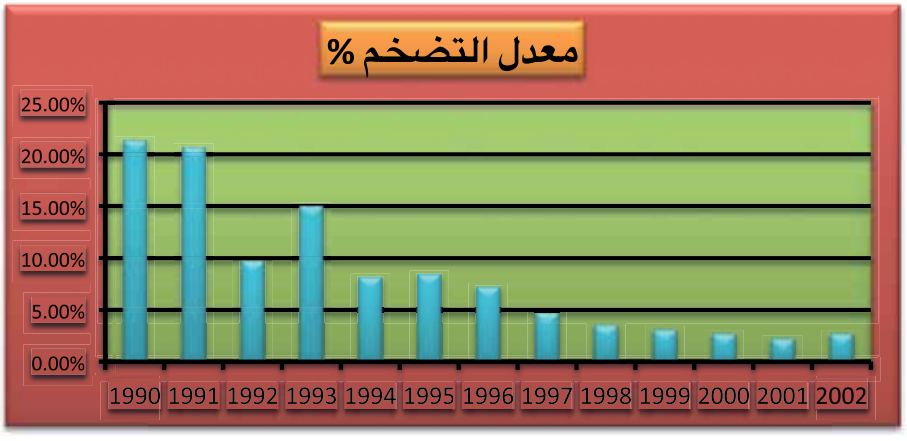

المصدر: الاستعانة بمراجع الجدول السابق رقم (١).

ويتضح من الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢) السابق ذكرهما أن معدلات التضخم اتجهت للانخفاض بشكل عام خلال فترة الإصلاح الاقتصادي فى مصر (من ١٩٩١ م حتى ٢٠٠١ م) أما عن الارتفاعات فى هذا المعدل خلال الفترة من (١٩٩١م حتى ٢٠٠٢ م) فكانت كالتالي:

(١) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩٣ إلى ١٥٪ مقابل ٩,٧٪ فى السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه السنة قد شهدت العديد من التصحيحات السعرية بهدف الانتقال التدريجي من الاسعار الاجتماعية إلى الاسعار الاقتصادية[١].

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٩٢/١٩٩٣، ص ٦٨.

(٢) ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٨,٤٪ مقابل ٨,١٪ فى السنة السابقة عليها وكان ذلك نتيجة تأثر زراعات الوجه القبلي بالسيول إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية وتأثر الأسعار المحلية بها[١].

(٣) ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢,٧٪ مقابل ٢,٢٪ فى السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك إلي زيادة السيولة المحلية (ارتفعت السيولة المحلية بمعدل ١٥,٤٪ مقابل ١١,٦٪ فى السنة السابقة عليها كما زاد المعروض النقدي بمعدل ١١,٩٪ مقابل ٧,٥٪ فى السنة السابقة عليها) بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأخرى وما تبع ذلك من زيادة تكلفة الاستيراد فضلاً عنزيادة تكاليف الانتاج؛ بسبب ارتفاع أسعار فائدة الاقتراض إلى ١٤,١٪ مقابل ١٣,٥٧٪ فى السنة السابقة عليها[٢].

الفترة الثانية: تطور معدلات التضخم فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ م إلى عام ٢٠١٢ ميمثل تذبذب فى معدلات التضخم بشكل عام فى مصر كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٢)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية) فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ م إلى عام ٢٠١٢ م

فى نهاية يونيو	معدل التضخم ٪
2003	4%
2004	11.1%
2005	4.7%
2006	7.2%
2007	8.5%
2008	20.2%
2009	9.9%
2010	10.7%
2011	11.8%
2012	7.3%

*من عام ٢٠٠٣إلى عام ٢٠١٢, البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.

(١) المرجع السابق, ص٦٩ .
(٢) البنك المركزي المصري, التقرير السنوي , ٢٠٠١/٢٠٠٢, ص ٧١.

شكل رقم (٣)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الحضر) فى مصر من عام ٢٠٠٣ الي عام ٢٠١٢

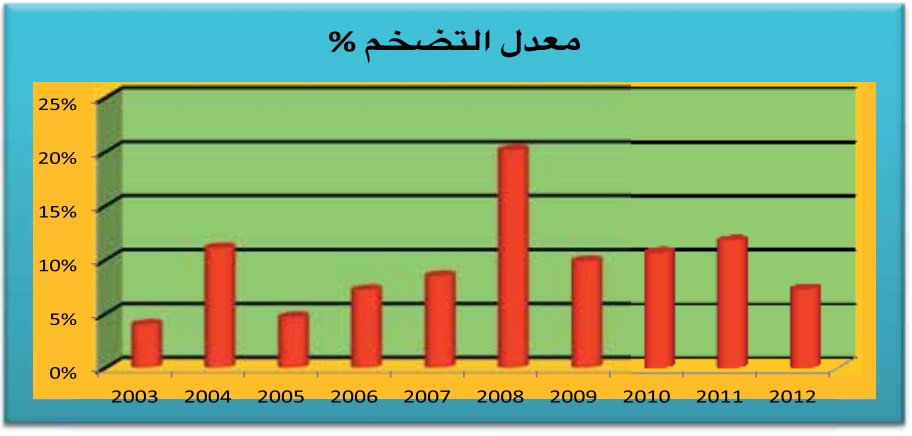

المصدر: الاستعانة بمراجع الجدول السابق رقم (٢).

(١) ارتفع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ليصل إلى ٤٪ ويعزي ذلك فى جانب منه إلى أثر تعويم سعر صرف الجنيه المصري اعتبارًا من ٢٠٠٣/١/٢٩ فضلاً عن ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة[١].

(٢) واصل معدل التضخم ارتفاعه خلال السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل الي ١١,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٤ ومن العوامل التي ساعدت على اشتعال التضخم فى هذه السنة ارتفاع تكلفه الاقتراض إلى ١٥٪ وزيادة مستويات الدين العام المحلي لتمويل الإنفاق العام المتزايد على البنية الاساسية (إنفاق بدون ايرادات إلا بعد فترة طويلة مما غذي التضخم السعري) وارتفاع تكاليف الانتاج بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بالإضافة الي ارتفاع معدلات الإنفاق الخاص[٢].

(٣) فقد ارتفع معدل التضخم فى مصر طبقًا لتقرير البنك المركزي خلال السنه المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلي ٧,٢٪ مقابل ٤,٧٪ فى السنة السابقة عليها؛ بسبب تصاعد أسعار الأقسام المكونة للرقم القياسي (لأسعار المستهلكين فى الحضر) وعلي رأسها قسم الطعام والشراب الذي يمثل حوالي ٤٠٪ من الرقم العام ؛ حيث ارتفعت أسعاره

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٧١.
(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص ٧١.

بمعدل ١١,٦٪ مقابل ٤,١٪ فى السنة السابقة عليها كنتيجة أساسية لزيادة أسعار كل من الخضراوات بمعدل ٣١,٣٪ مقابل تراجع بمعدل ٠,٥٪ فى السنة السابقة لأسباب موسمية وزيادة صادرات بعض المنتجات كالبطاطس (مما أدي إلي انخفاض المعروض المحلي منها) وزيادة أسعار الالبان والجبن والبيض واللحوم بسبب انخفاض المعروض نتيجة مرض أنفلونزا الطيور وتأثر اللحوم الحمراء بالزيادة فى أسعار الدواجن. ويرجع نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي – نسبيًا- فى تخفيض معدلات التضخم خلال معظم فترة الدراسة إلى اتباع سياسات نقدية انكماشية؛ أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي بدءًا من السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦بمصاحبة التضخم (تضخم ركودي) مما شوه هذا النجاح بل وجعل منه فشلاً فى إدارة الاقتصاد[١].

(٤) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٨,٥٪ مقابل ٧,٢٪ فى السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى التداعيات اللاحقة لصدمات العرض المرتبطة بتخفيض الدعم المخصص لبعض المنتجات البترولية، وكذا بمرض أنفلونزا الطيور الذي أصاب الثروة الداجنة وأدى إلى نقص المعروض منها وتصاعد أسعارها، وامتد هذا التصاعد ليشمل أسعار اللحوم والأسماك، فضلاً عن أسعار العديد من السلع الأخرى، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار المصاحب لتحسن معدل النمو الاقتصادي[٢].

(٥) استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠,٢٪ مسجلاً أعلى مستوى له منذ أوائل التسعينات مقابل ٨,٥٪ فى السنة السابقة. ويعزى التصاعد الملحوظ فى معدل التضخم أساسًا إلى عدة عوامل لعل من أهمها الزيادات المتتالية فى أسعار السلع الغذائية تأثرًا باستمرار تصاعد أسعارها العالمية، فضلاً عن انتقال أثر الزيادة فى أسعار تلك السلع للعديد من السلع الأخرى. وقد ساعد على ذلك انخفاض درجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وبالتالي زيادة الواردات منها[٣].

(٦) شهدت السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ تراجعًا ملحوظًا فى معدل التضخم السنوي، حيث اقتصر على نحو ٩,٩٪ مقابل ٢٠,٢٪ فى السنة السابقة. ويعزى التراجع الملحوظ فى معدلات التضخم أساسًا إلى انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب (تمثل

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ٦٠.
(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ص ٦٠.
(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص ٦٠.

٤٣,٩٪ من إجمالي الرقم العام) فى معدل التضخم الكلى لتقتصر على ٥,٧ نقطة مئوية، مقابل ١٢,١ نقطة خلال السنة المالية السابقة[١].

(٧)ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ١٠,٧٪ مقابل ٩,٩٪ فى السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب فى المعدل المذكور لتصل إلى ٨,٩ نقطة مئوية مقابل ٥,٧ نقطة مئوية.ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم بها ليصل الى ١٨,٥٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٢,٢٪ خلال السنة المالية السابقة. ورغم انخفاض الأسعار العالمية للغذاء خلال سنة التقرير بمعدل ٤,٨٪. فإن ذلك لم يحد من ارتفاع معدل التضخم فى تلك السنة، وهو ما يعكس ضعف استجابة الأسواق المحلية للتغيرات فى الأسعار العالمية للغذاء، خاصة فى حالة اتجاهها نحو التراجع[٢].

(٨)استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ليصل إلى ١١,٨٪ مقابل١٠,٧٪ فى السنة السابقة. وقد تركز هذا الارتفاع أساساً فى زيادة مساهمة مجموعة الدخان والمكيفات فى معدل التضخم الكلى (١,٥ نقطة مئوية مقابل لا شيء). حيث ارتفع معدل التضخم الخاص بها ليبلغ ٦٩,٩٪ (مقابل لا شيء). إثر قرار زيادة الضرائب على الدخان بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ اعتبارًا من أول يوليو ٢٠١٠. وارتفعت أيضاً مساهمة مجموعة الطعام والشراب (٧,٨ نقطة مقابل ٧,١ نقطة)، والتي يمثل الوزن النسبي لها ٣٩,٩٪ من الرقم القياسي العام. كما ارتفعت مساهمة مجموعة التعليم (١,١ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة).

ويرتبط ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب بزيادة معدل التضخم الخاص بها إلى ١٩,٠٪ خلال سنة التقرير مقابل ١٨,٦٪ خلال السنة المالية السابقة. وجاءت هذه الزيادة تأثرًا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء بمعدل ٣٢,٩٪ خلال العام المنتهى فى يونيو ٢٠١١. وقد حد من ارتفاع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة، الانخفاض الملحوظ فى معدل زيادة الأسعار العالمية للسلع الغذائية فى الربع الأخير من سنة التقرير[٣].

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ٥٨.
(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٦١
(٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ٦٦.

(٩)شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ انخفاضًا فى معدل التضخم السنوي. ليصل إلى نحو ٧,٣٪ مقابل ١١,٨٪ فى السنة السابقة. وقد تركز هذا التراجع أساسًا فى انخفاض مساهمة مجموعة الطعام والشراب فى معدل التضخم الكلى لتصل إلى ٤,١ نقطة مئوية مقابل ٧,٨ نقطة مئوية. هذا بالإضافة إلى انخفاض مساهمة مجموعات كل من الدخان والمكيفات (٠,٦ نقطة مقابل ١,٥ نقطة)، والتعليم (٠,٥ نقطة مقابل ١,١ نقطة)، والمطاعم والفنادق (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة)، وكذلك مجموعات كل من الرعاية الصحية،والاتصالات، والسلع المتنوعة بنحو ٠,١ نقطة مئوية لكل منهم.

هذا فى حين ارتفعت مساهمة كل من مجموعة المسكن والكهرباء والوقود (١,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة)، ومجموعة الأثاث (٠,٣ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، ومجموعة الملابس والأقمشة بنحو ٠,١ نقطة مئوية، وظلت مجموعة النقل والمواصلات ثابتة عند نفس مستواها (٠,١ نقطة)[١].

الفترة الثالثة: تطور معدلات التضخم فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٣ م إلى عام ٢٠٢١ ميمثلتذبذب فى معدلات التضخم بشكل عام فى مصر كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٣)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية) فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٣ م إلى عام ٢٠٢١ م

فى نهاية يونيو	معدل التضخم ٪
2013	9.8%
2014	8.2%
2015	11.4%
2016	14%
2017	29.8%
2018	14.4%
2019	9.4%
2020	4.7%
2021	4.8%

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٢/٢٠١١، ص٦٦.

*من عام ٢٠١٣إلى عام ٢٠١٩, البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.

*عام ٢٠٢٠, البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٢٧٩, يونيو ٢٠٢٠, ص٥.

*عام٢٠٢١, البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد ٢٩١, يونيو ٢٠٢١, ص ٥.

شكل رقم (٤)

تطور معدلات التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فى الحضر) فى مصر من عام ٢٠١٣ الي عام ٢٠٢١

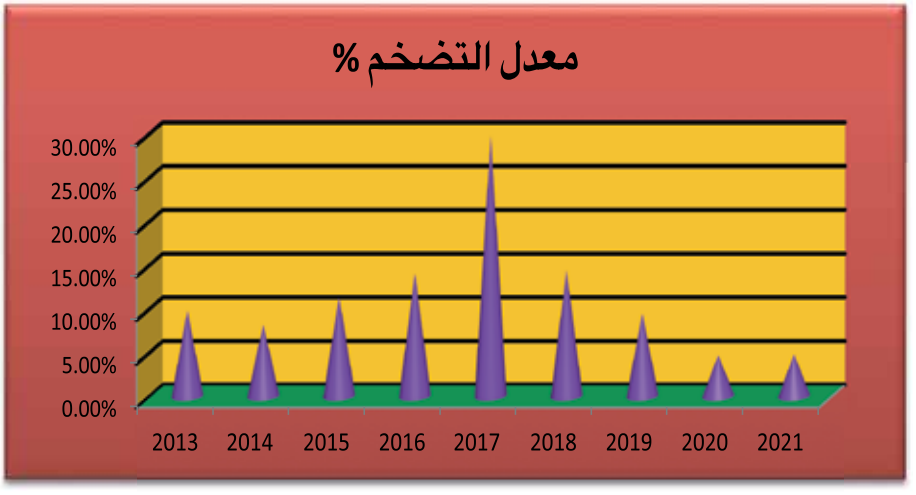

المصدر: الاستعانة بمراجع الجدول السابق رقم (٣).

(١)شهدت السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ ارتفاعًا فى معدل التضخم السنوي، ليصل إلى نحو ٩,٨٪ مقابل ٧,٣٪ فى السنة السابقة. وقد تركز هذا الارتفاع أساسًا فى تصاعد مساهمة مجموعة الطعام والشراب فى معدل التضخم الكلى لتصل إلى ٥,٧ نقطة مئوية مقابل ٤,١ نقطة مئوية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة مجموعتيالمطاعم والفنادق (٠,٩ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة). والرعاية الصحية (٠,٧ نقطة مقابل لا شيء). كما زادت مساهمة مجموعات الملابس والأحذية،والاتصالات، والتعليم بنحو ٠,١ نقطة مئوية لكل منهم.

هذا فى حين انخفضت مساهمة مجموعة المسكن والكهرباء والوقود (٠,٨ نقطة مئوية مقابل ١,٢ نقطة)، ومجموعة الدخان والمكيفات (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، ومجموعة الأثاث (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، وظلت باقي المجموعات ثابتة عند نفس مستواها، ويعزى ارتفاع مساهمة مجموعة الطعام والشراب إلى تصاعد مساهمات معظم المجموعات الفرعية وأهمها الخبز والحبوب (٠,٨ نقطة مئوية مقابل سالب ٠,١ نقطة مئوية). الخضروات (١,٨ نقطة مقابل ١,٤ نقطة). الفاكهة (٠,٣ نقطة مقابل سالب ٠,١ نقطة)، والألبان والجبن والبيض (٠,٩ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة). هذا فى حين تراجعت مساهمات المجموعات الفرعية لكل من اللحوم والدواجن (١,٢ نقطة مقابل ١,٧ نقطة)، الأسماك (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة) والسكر (لا شيء مقابل ٠,١ نقطة)[١].

ومما ساهم فى تصاعد معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أما الجنيه المصري وبالتالي زيادة تكلفة الواردات. بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية فى البلاد التي أثرت سلبيًا على المعروض من السلع فى الاسواق المحلية،وخاصة الوقود وأسطوانات البوتاجاز والتي شهدت عدة أزمات سنة التقرير.

(٢) شهدت السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ انخفاضاً فى معدل التضخم السنوي. ٨,٢٪ مقابل ٩,٨٪ فى السنة السابقة. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض مساهمات بعض الأقسام الرئيسية فى معدل التضخم. حيث انخفضت مساهمة قسم المطاعم والفنادق (٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٩ نقطة)، والطعام والمشروبات (٥,٢ نقطة مقابل ٥,٧ نقطة)، والتعليم (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، والمسكن والكهرباء والغاز والوقود (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة)، والملابس والأحذية (٠,١ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة). وحد من انخفاض معدل التضخم، ارتفاع مساهمات أقسام كل من الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والنقل والمواصلات (٠,٣ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، والثقافة والترفيه (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة).

ويعزى التراجع فى مساهمة قسم المطاعم والفنادق بدوره إلى انخفاض مساهمة أسعار الوجبات الجاهزة إلى (٠,٢ نقطة مئوية مقابل ٠,٩ نقطة). كما جاء الانخفاض فى مساهمة قسم الطعام والمشروبات أساساً نتيجة انخفاض مساهمات المجموعات

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٧٠.

الفرعية لكل من الخضروات (٠,٦ نقطة مئوية مقابل ١,٨ نقطة)، والخبز والحبوب (لا شيء مقابل ٠,٨ نقطة)، والزيوت والدهون (٠,١ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والفاكهة (٠,٢ مقابل ٠,٣ نقطة)، والمشروبات غير الكحولية (لا شيء مقابل ٠,٢ نقطة)[١].

(١٥) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ١١,٤٪ مقابل ٨,٢٪ فى السنة السابقة.

ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مساهمات كل من المسكن والمياه والكهرباء والوقود (٠,٩ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة)، والنقل والمواصلات (١,٠ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، والتعليم (١,٣ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، قسم المطاعم والفنادق (٠,٩ نقطة مئوية مقابل ٠,٢ نقطة)، والثقافة والترفيه (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، والملابس والأحذية (٠,٣ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، والمشروبات الكحولية والدخان (١,٢ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة)، والسلع والخدمات المتنوعة (٠,١ نقطة مقابل لا شيء) وحد من المزيد من الارتفاع. تراجع مساهمات كل من قسم الطعام والمشروبات (٥,١ نقطة مقابل ٥,٢ نقطة)، والرعاية الصحية (٠,١ نقطة مقابل ٠,٧ نقطة)، وقسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة (٠,١ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة).

ويعزى التراجع فى مساهمة قسم الطعام والمشروبات إلى انخفاض مساهمات كل من اللحوم والدواجن(١,٧ نقطة مقابل ٢,٢ نقطة)، والأسماك والمأكولات البحرية (٠,٢ نقطة مقابل ٠,٨ نقطة)، والألبان والجبن والبيض (٠,٥ نقطة مقابل ١,١ نقطة)، ومنتجات غذائية أخرى (لا شيء مقابل ٠,١ نقطة).

وحد من التراجع، ارتفاع مساهمات كل من الخضروات (١,٨ نقطة مقابل ٠,٦ نقطة)، والفاكهة (٠,٥ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة)، والحبوب والخبز (٠,٢ نقطة مقابل لا شيء)، واستقرار مساهمات كل من الزيوت والدهون، والسكر والأغذية السكرية عند ٠,١ نقطة لكل منهما[٢].

(٣)ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ١٤٪ مقابل ١١,٤٪ فى السنة السابقة نتيجة لارتفاع مساهمات أقسام كل من الطعام والمشروبات (٨,٣ نقطة مئوية مقابل ٥,٢ نقطة)، والرعاية الصحية (١,٦ نقطة مقابل ٠,١ نقطة)، والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة(٠,٤ نقطة مقابل ٠,١ نقطة) ، والملابس

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٦٤.
(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٤/٢٠١٥، ص ٦٤.

والأحذية (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٣ نقطة), والمطاعم والفنادق (١,٠ نقطة مقابل ٠,٩ نقطة), والسلع والخدمات المتنوعة(٠,٢ نقطة مقابل ٠,١), وحد من هذا الارتفاع, تراجع مساهمات أقسام كل من المشروبات الكحولية والدخان

(٠,١ نقطة مقابل ١,٢ نقطة), والنقل والمواصلات (٠,٢ نقطة مقابل ١,٠ نقطة), والتعليم(٠,٧ نقطة مقابل ١,٢ نقطة),والمسكن والمياه والكهرباء والوقود (٠,٨ نقطة مقابل ٠,٩ نقطة), والثقافة والترفيه (٠,٣ نقطة مقابل ٠,٤ نقطة), ويعزى الارتفاع فى مساهمة قسم الطعام والمشروبات (البالغ ٨,٣ نقطة مئوية) بدوره الى ارتفاع مساهمات مجموعات كل من الخضروات (٣,٥ نقطة مئوية مقابل ١,٨ نقطة), الحبوب والخبز (١,٣ نقطة مقابل ٠,٢ نقطة), والزيوت والدهون (٠,٤ نقطة مقابل ٠,١ نقطة), والمشروبات غير الكحولية (٠,٢ نقطة مقابل لا شيء), وحد من الارتفاع, انخفاض مساهمة مجموعة الألبان والجبن والبيض (٠,٤ نقطة مقابل ٠,٥ نقطة), واستقرار مساهمات مجموعات كل من اللحوم والدواجن, والأسماك والمأكولات البحرية والفاكهة, والسكر والأغذية السكرية, حيث بلغت مساهمات هذه المجموعات مجتمعة ٢,٥ نقطة مئوية.وحرصاً من البنك المركزي على تأكيد الثقة فى الاقتصادالمصري وتحقيق الاستقرار النقدي استهدافاً المستويات أدنى من التضخم فى الأجل المتوسط، فقد قرر البنك المركزي فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦(أثناء إعداد التقرير) اتخاذ عدة اجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي من خلال تحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العامة فى مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية وانهاء السوق الموازية ، وذلك اتساقا مع المنظومة الإصلاحية المتكاملة التي تتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة للحكومة. ويعتبر تحرير نظام سعر الصرف خطوة أساسية نحو استعادة الثقة فى الاقتصاد المصري والتغلب على نقص العملة الأجنبية والعمل على بناء احتياطيات النقد الأجنبي.كما سيؤدي إلى دعم الصادرات والسياحة، وتحسين تنافسية مصر الخارجية، والمساعدة فى جذب الاستثمار الأجنبي مما سينعكس إيجابيًا على وضع ميزان المدفوعات[1].

(٤) ارتفاع معدل التضخم خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٩,٨٪ مقابل١٤٪ فى السنة السابقة عليها؛ ويرجع ذلك الارتفاع إلى الاجراءات التي اتخذتها الدولة فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، وخاصه تحرير سعر صرف الجنية المصري، تطبيق

(١) البنك المركزي المصري , التقرير السنوي , ٢٠١٦/٢٠١٥, ص ص ٦٤ , ب.

قانون ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار الوقود فى إطار إصلاح منظومة الدعم. وقد نتج عن تلك الإجراءات ارتفاع مساهمات معظم الاقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام للأسعار. فقد ارتفعت مساهمات كافة الاقسام الرئيسية، فى ماعدا قسم الرعاية الصحية الذي تراجعت مساهمته إلى ٠,٧ نقطة خلال سنة التقرير مقابل ١,٦ نقطة خلال السنة المالية السابقة. وتركز نحو ٦٦٪ من معدل التضخم البالغ ١٩,٦ نقطة مئوية (مقابل ٨,٣ نقطة). كما تركز نحو٣٢٪ من معدل التضخم فى مساهمات باقي الاقسام الرئيسية والتي بلغت مجتمعة ٩,٥ نقطة للثقافة والترفيه،و١,١ نقطة للنقل والمواصلات،١ نقطة للمسكن والمياه والكهرباء و١,٣ نقطة للمشروبات الكحولية والدخان[١].

(٥) تراجع المعدل السنوي للتضخم العام بفضل تبني البنك المركزي المصري سياسة نقدية حصيفة ليقتصر على نحو ١٤,٤٪ فى مايو ٢٠١٨ مقابل ٢٩,٨٪ فى عام ٢٠١٧, وهو الامر الذي يتوافق مع هدف البنك المركزي المصري بتخفيض التضخم الي معدل أقل من ١٠٪ فى الأجل المتوسط [٢].

(٦) انتهج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية، وبشكل استباقي، ومؤقت من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري بعد تحرير سعر الصرف. وأعلن البنك المركزي المصري فى مايو ٢٠١٧ ولأول مرة فى تاريخه عن معدل التضخم المستهدف وتوقيت تحقيقه، وهو ١٣٪ (±٣٪) فى الربع الأخير من٢٠١٨. وتشير بيانات التضخم الأخيرة، إلى نجاح السياسة النقدية فى احتواء الضغوط التضخمية، حيث تراجعت معدلات التضخم السنوي الأساسي فى مصر لتقتصر على نحو١٤,٤٪ عام ٢٠١٨. وقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف فى تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي على المنتج المحلي، ليصبح صافي الصادرات أحد العوامل الرئيسية فى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. ثمانخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري ليصل إلى ٩,٤٪ فى يونيو [٣]٢٠١٩, ثم انخفض المعدل ليصل إلى ٤,٨ ٪ فى يونيو ٢٠٢١ [٤].

(١) البنك المركزي المصري , التقرير السنوي , ٢٠١٦/٢٠١٧, ص ٤٩.
(٢) البنك الاهلي المصري, النشرة الاقتصادية العدد الثاني يونيو ٢٠١٨,المجلد الثامن والستون , ص٣٩.
(٣) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري العدد رقم ٢٧٩ يونيو ٢٠٢٠ ص ٥.
(٤) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري. العدد ٢٩١, يونيو ٢٠٢١, ص ٥.

المطلب الثالث

إجراءات الحد من التضخم

يؤدى التضخم –فضلاً عن زيادة الواردات– إلى الحد من الصادرات، فزيادة أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية تضعف من القدرة التنافسية لصادرات الدولة فى الأسواق الخارجية. كما أن التضخم وما يصاحبه من زيادة فى القوة الشرائية الداخلية سيؤدى إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك لكميات من السلع التي كانت ستصدر للخارج، أما أصحابالدخول البسيطة والثابتة كالعمال وأصحاب المعاشات وصغار المدخرين فهم يعانون أكثر من غيرهم من أثار التضخم. فمع انخفاض القوة الشرائية للنقود وعدم زيادة دخولهم، نجد أن دخولهم الحقيقية (أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية الى سلع وخدمات) تتناقص. وحتى إذا زادت أجور العمال فى غمار التضخم، فالزيادة تكون دائمًا أقل من معدل ارتفاع الاسعار، وغالبًا ما تمر فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار والاستجابة لها برفع الاجور،فلا شك أن التضخم يتعارض مع هدف التنمية الاقتصادية فى الارتفاع بمستوى معيشة الفقراء فى البلاد النامية. إذ أنه يتشابه فى أثرة مع ضريبة غير مباشرة تفرض بسعر نسبى على كافة الدخول، فيقع عبؤها على أضعف الفئات فى المجتمع[١].

الحد من التضخم بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية

أ- وسائل السياسة المالية:

المقصود بالسياسة المالية هنا هو استخدام الدولة للإيرادات والنفقات العامة والدين العام من خلال ميزانيتها العامة لرفع مستوى الانتاج من ناحية وللحيلولة دون التضخم وكبح جماحه من ناحية أخرى[٢].

(١) الايرادات:

يقصد بالإيرادات فى مكافحة التضخم، الايرادات الضريبية دون غيرها فلابد من تحقيق زيادة فى المتحصلات الضريبية بصورة مقصودة، ولتحقيق ذلك فأنه يمكن استخدام كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة رغم تفوق الأولى على الثانية من

(١) أحمد صالح الصعيدي ،الأثار الضريبية للتضخم , مع التطبيق علي أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة علي الدخل ،كلية الحقوق , جامعة المنوفية , مطبعة النهضة , بدون تاريخ، ص٥٦.

(٢) نايف أحمد العليان الشبول، التضخم فى الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية لأسبابه وقياسه وعلاجه، فى الفترة من١٩٦٧–١٩٧٧ ،رسالة مقدمة للحصول درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، بدون تاريخ، ص ٥٣.

هذه الزاوية، وتضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الايرادات واستخداماتها والفائض فى الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم[١].

* الضرائب المباشرة:

لابد من رفع معدلاتها لجعلها أكثر تصاعدية أو البحث عن الدخول التي لا تخضع للضريبة وفرض الضريبة عليها، لكي تؤدى إلى امتصاص أكبر قدر ممكن من الدخول[٢].

* الضرائب غير المباشرة:

زيادة الضرائب على السلع الكمالية، التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة، يجب أن تكون هذه السلع كمالية بالدرجة الأولى[٣].

(٢) النفقات العامة:

يعد الإنفاق الحكومي أحد الاسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد فى السوقوبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدى إلى خفض النقد المتداول فى الأسواق, فعلى الرغم من أن الطريقة التقليدية توصى بتخفيضها أثناء الفترات التي تشهد ارتفاعًا تضخميا فى الأسعار إلا أن هذه الطريقة لا تتناسب وأوضاع الدول النامية بشكل عام، إلا إذا كان مجالها مقتصرًا على الإنفاق الاستهلاكي، أما إذا امتدت إلى الأنفاق الاستثماري، فأنها ستؤثر تأثيرًا سلبيًا مباشرًا على مشروعات التنمية، ومن هنا تأتى المناداة بضرورة ترشيد قرارات الإنفاق العام والرقابة عليه بدلا من تخفيضه كوسيله لمواجهه الارتفاع فى الأسعار[٤].

(٣) الدين العام:

وهو وسيلة من الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية فى سبيل الحد من الارتفاع فى الاسعار، وتقوم وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر فى السوق ويؤدى ذلك إلى الحد من عرض النقد[٥].

---

(١) أحمد فوزي السيد الخولي, دور الإصلاح الضريبي فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر, رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه فى الحقوق, كلية الحقوق, قسم الاقتصاد والمالية العامة, جامعة الاسكندرية, ٢٠١٥, ص ٢٢٠.

(٢) نايف أحمد العليان الشبول، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(3) Gisbert Bulk "Indirect Tax in 2016, A review of global indirect tax developments and issues", Ernest & Young (EY) publication, Feb.2016,p.28.

(٤) السيد عطية عبدالواحد, مبادئ واقتصاديات المالية العامة, النفقات العامة, الإيرادات العامة, الموازنة العامة, دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي, دار النهضة العربية, القاهرة, ٢٠٠٠, ص ص١٩-٢١.

(٥) عبدالحميد عبدالمطلب, اقتصاديات المالية العامة, الدار الجامعية, الاسكندرية, ٢٠٠٥, ص ١٨

ب- وسائل السياسة النقدية:

يمكن للسياسة النقدية أن تستخدم عددًا من الوسائل فى سبيل تحقيق الاستقرار النسبي فى مستوى الاسعار أو المحافظة عليه، ويتولى البنك المركزي وضع وتنفيذ السياسات النقدية ومن هذه الوسائل ما يتصف بالكمية فى حين يتصف القسم الاخر بالنوعية[١].

(١) وسائل السياسة النقدية الكمية:

* سعر الخصم:

هو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي مقابل عمليات إعادة خصم الأوراق التجارية أو مقابل قروض تقترحها البنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية، وللبنك المركزي تحديد شروط الأوراق لقبول إعادة خصمها أو الإقراض بموجبها للتأثير على حجم الاحتياطي النقدي لدى هذه البنوك وعلى أسعار الفائدة والائتمان, ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الاوراق التجارية للأفراد وفى حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفى هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير فى القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة فى السوق ويعد هذا الإجراء واحدًا من الإجراءات لمكافحة التضخم, وفي حالات أخري تقوم بإعادة خصمها لدي البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير فى القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة فى السوق ويعد هذا الاجراء واحدًا من الاجراءات لمكافحة التضخم[٢].

* عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية فى سوق النقد والمال للتأثير على حجم السيولة، ويتدخل كمشتري لضخ مزيد من السيولة لتنشيط الائتمان ويتدخل كبائع لامتصاص السيولة والحد من الائتمان, ففي أوقات الرواج، واذا ما أراد البنك المركزي أن يحد من قدرة البنوك التجارية على الاقتراض، فلابد له أن يدخل السوق المفتوحة كبائع للأوراق المالية، فيكون بهذا الأجواء قد عمل على

(١) أحمد فريد مصطفي وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٦.
(2) Central Bank of the Republic of Turkey, Monetary and Exchange Rate Policy for 2008, December, 2007, PP.15.

تخفيض أرصده البنوك بمقدار يعادل قيمه الأوراق التي تم بيعها مما يؤدى بالتالي إلى انخفاض قدره البنوك على خلق الائتمان, ونجاح هذه الوسيلة فى الأوقات التضخمية يكون محدودًا بمقدار ما فى محفظة البنك المركزي من أوراق ماليه يمكن التخلي عنها وبمدى استعداد البنك المركزي لتحمل الخسائر التي تنتج عن بيعه للأوراق المالية بأسعار أقل مما أشتراها[١].

* نسب الاحتياطي النقدي:

تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف[٢].

ولهذه النسب صورتين:

الصورة الأولى: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني:

وهي تتمثل فى رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي منسوبًا إلى بعض الالتزامات المستحقة الأداء كالودائع والمستحق للبنوك[٣].

الصورة الثانية: نسبة السيولة[٤]:

وهي تتمثل فيما يلزم به البنك التجاري من احتفاظ بنسبه معينه من أصوله فى صورة سيولة، ومن هنا يمكن استخدام هذه الأداء كوسيلة من الوسائل التي يمكن بها مواجهه التضخم.

* معدلات الفائدة:

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال فى إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل فى حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل

(1) Frederic S. Mishkin, Monetary Policy Strategies for Latin America, 7617, March, 2000, p.22.

(٢) محمد سالم عبدالغفار, سياسة الإصلاح الاقتصادي وآثرها علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكالية, رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه, كلية الزراعة, جامعة المنصورة, ٢٠٠٥, ص٢٧.

(٣) Gordon H. Sellon, Expectation and the Monetary Policy Transmission Mechanism, Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review, ٢٠٠٤, p.٣٦.

(٤) ابراهيم لطفي عوض , ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري , دراسة تحليلية , رسالة دكتوراه , قسم الاقتصاد , كلية التجارة , جامعة الزقازيق , ٢٠٠٢, ص٩٧.

تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي. وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح فى زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية فى تحسن وأن رواجًا اقتصاديًا سيؤدى إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذى يؤدى إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافًا للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل, وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض(الدائن)علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل[١].

(٢) وسائل السياسة النقدية النوعية:

فهي تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة فى الأسواق،وهذه السياسة فعالة فى الدولة النامية بشكل أكبر مما فى دول اخري[٢].

وفي إطار العمل على تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار وفقًا لما نص عليه القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣, قررت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعاتها الدورية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تحريك أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي (سعرًا فائدة الإيداع والإقراض لليلة واحدة) بالزيادة. ويأتي ذلك فى إطار العمل على الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن تسارع معدل النمو الاقتصادي، وكذا تلك المرتبطة بالآثار والانعكاسات اللاحقة لصدمات العرض (تأثير مرض أنفلونزا الطيور وتداعياته، وتخفيض الدعم على بعض المنتجات البترولية). ومع تزايد السيولة بالسوق نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر، قام البنك المركزي فى يناير ٢٠٠٧ بإعادة لامتصاص فائض هذه السيولة. وقد بلغ الرصيد القائم لتلك الأدوات ١٦٣,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٧, مقابل

(1) Guillermo Calvo, Frederic S. Mishkin, The Mirage of Exchange Rate Regimes for Emerging Market Countries, Journal of Economic Perspectives, Vol,17,No,4,2003,p.27.

(٢) عبدالله محمد, السياسة الائتمانية وعلاقاتها بالسياسة المالية فى الاقتصاد المصري, رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه, كلية التجارة, جامعة الزقازيق, ٢٠٠٢, ص١١٧.

٩٣,٧ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٦.وقد أسفر تطبيق السياسة النقدية عن الحد من الضغوط التضخمية, حيث تراجع معدل التضخم السنوي المحسوب علي أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين حضر ليبلغ ٨,٥٪ فى يونيو ٢٠٠٧, وذلك مقابل ٩,٦٪ فى سبتمبر ٢٠٠٦, ١٢,٤٪ فى ديسمبر ٢٠٠٦, و١٢,٨٪ فى مارس ٢٠٠٧.بالاضافة إلي اتساق سعر فائدة المعاملات بين البنوك لليلة واحدة (الهدف التشغيلي للسياسة النقدية) مع قرارات لجنة السياسة النقدية, حيث تحرك المتوسط المرجع لسعر فائدة المعاملات بين البنوك Overnight Interbank Rate فى النصف الأسفل من إطار أسعار الفائدة الأساسية (Corridor) نظراً لفائض السيولة لدي الجهاز المصرفي, تحسن آليات انتقال تأثير السياسة النقدية, حيث أصبحت أسعار الفائدة علي ودائع وقروض العملاء أكثر استجابة لتغيرات أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي. فقد بلغت أسعار الفائدة للودائع ذات أجل ثلاثة شهور نحو ٦,٦٪ فى نهاية يوليو ٢٠٠٦, وارتفعت فى أكتوبر ٢٠٠٦ لتبلغ ٦,٨٪, وتراوحت بين ٦,٧٪ و٦,٨٪ خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٦ حتى يونيو ٢٠٠٧. هذا فى حين كانت أسعار فائدة الإقراض لمدة سنة أقل مرونة، حيث تراوحت خلال العام بين ١١,٣٪ و١١,٩٪[١].

وقد استهدفت السياسة المالية خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تدعيم النمو الاقتصادي مع العمل فى الوقت ذاته على مراعاة البعد الاجتماعي. ويعكس ذلك استمرار ارتفاع الأهمية النسبية للأجور والمزايا التأمينية والمعاشات والدعم ليمثل إجمالي تلك البنود ما يقرب من نصف إجمالي الإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى استمرار المضي قدمًا فى تنفيذ خطة تطوير وإصلاح النظام الضريبي والجمركي، فضلاً عن تبسيط الإجراءات، خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الاستثماري، والاستمرار فى تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية[٢].

وفي إطار السياسة النقدية التقييدية الاستباقية المؤقتة، والتي استهدفت السيطرة على الضغوط التضخمية، قامت لجنة السياسة النقدية فى اجتماعها بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧ برفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بمقدار ٢٠ نقطة أساس. ومع رصد اللجنة للتأثيرات الإيجابية لتلك السياسة قررت فى اجتماعيها بتاريخي (١٥ فبراير، ٢٩ مارس ٢٠١٨) الاتجاه إلى سياسة نقدية توسعية وخفض أسعار العائد الأساسية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس فى كل اجتماع. وفي اجتماعي

(١) البنك المركزي المصري, التقرير السنوي, ٢٠٠٦/٢٠٠٧, ص١٣, ١٤.
(٢) البنك المركزي المصري, التقرير السنوي, ٢٠٠٦/٢٠٠٧, ص أ, هـ.

اللجنة بتاريخي (١٧مايو،٢٨ يونيو) قررت الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وقد نجحت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي فى السيطرة على الضغوط التضخمية، حيث سجل المعدل السنوي للتضخم العام انخفاضًا ليصل إلى ١٤,٤٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٨ مقابل ٢٩,٨٪ فى نهاية يونيو [1]٢٠١٧. ثم انخفض المعدل السنوي للتضخم مرة أخري ليصل إلى ٤,٨٪ فى نهاية يونيو [2]٢٠٢١.

ولذلك نرى:

ضرورة قيام الحكومة بعدة سياسات جديدة للحد من ارتفاع الأسعار محليًا مثل منع تصدير السلع الأساسية المنتجة محليًا وكذلك البحث عن بديل للسلع المستوردة من الدول الأوروبية حيث إن هناك بعض الدول العربية تنتج السلع نفسها بأسعار منافسة وتتلاءم مع أذواق المستهلكين المصريين.

(1) البنك المركزي المصري, التقرير السنوي, ٢٠١٨/٢٠١٧, ص ب,ج.

(2) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري. **العدد ٢٩١, يونيو ٢٠٢١, ص ٥.**

ـ الخاتمة

لقد مر الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية وابتداء من أوائل عقد التسعينات بمراحل تطور أدى إلى تغير كيفي فى استغلال الموارد الاقتصادية نتيجة التغير الكمي للسياسة المالية والنقدية،وتميزت مصر خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بوجود معدل تضخم مرتفع،ولذلك بدأت مصر فى تطبيق برنامج إصلاح مالي واقتصادي يهدف إلي تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق والقطاع الخاص، وحيث إن السيطرة علي معدلات التضخم المرتفعة كانت من أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي فإن السلطات الاقتصادية قد أولت اهتمامًا شديدًا لمثل هذه الجزئية, ولذلك فإن السيطرة علي معدلات التضخم المرتفعة تتطلب أحد أمرين هما: تقليص حجم الطلب الكلي علي السلع والخدمات, والذي يمكن إرجاعه إلي مزيد من الإفراط النقدي, أو زيادة حجم المعروض الكلي من السلع والخدمات, وحيث إن الاتجاه الثاني يتطلب قدرًا لا بأس به من الاستثمارات, وهو الأمر الذي يكون من الصعب تحقيقه فى الأجل القصير, فلقد لجأت السلطات الاقتصادية إلي تبني الاتجاه الأول, والمتمثل فى تخفيض حجم الطلب الكلي وامتصاص فائض السيولة النقدية من داخل السوق. من ناحية أخرى، كان الهدف الأساسي لتطبيق نظام الإصلاح الاقتصادي متمثلاً فى ضرورة تحرير سوق الصرف الأجنبي من القيود الإدارية، بالإضافة إلى العمل على معالجة تشوهات هذا السوق من خلال توحيد أسعار الصرف المتعددة فى سوق واحد يسمح بإنشاء شركات الصرافة للتعامل من خلاله بالبيع والشراء جنبًا إلى جنب مع وحدات الجهاز المصرفي. وخلال هذه الفترة زاد تدفق النقد الأجنبي من الخارج، كما تحول المدخرون بالنقد الأجنبي فى مصر إلى الادخار بالعملة الوطنية فيما يعرف بعملية الدولرة المعكوسة، وقد دعم من هذا الاتجاه استخدام مبيعات أذون الخزانة بأسعار مرتفعة، كما زاد حجم النقد الأجنبي ورؤوس الأموال الأجنبية المعروضة فى هذا السوق. وقد دفع ذلك البنك المركزي إلى شراء فوائض النقد الأجنبي من القطاع المصرفي حتى لا يزيد سعر صرف الجنيه ويؤدي إلى إضعاف الميزة التنافسية لصادرات البلاد.

ولقد أعقب قرار تحرير سعر الصرف فى أواخر يناير ٢٠٠٣ ارتفاع معدلات التضخم علي امتداد عام ٢٠٠٣ واستمر فى الارتفاع خلال الربع الأول والثاني من العام المالي ٢٠٠٤ ليسجل بنهاية العام ١٦,١٪, حيث ساهم تدهور قيمة الجنيه المصري مقابل

الدولار الأمريكي إلي ارتفاع أسعار الكثير من السلع المستوردة من الخارج بالإضافة إلي ارتفاع أسعار الكثير من المواد الخام والسلع الوسيطة الداخلة فى إنتاج السلع النهائية المحلية , وقد أدي ذلك إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار فى الاقتصاد المصري بصفة عامة, سواء نتيجة الارتفاع الفعلي فى تكلفة السلع والخدمات أو تعلل المنتجين والمصنعين بارتفاع السعر ومبالغتهم فى رفع الأسعار.

وأدي استقرار سعر صرف الجنيه إلى جذب الاستثمار، وإلغاء السوق الموازية (السوق السوداء)، وزيادة الاحتياطي النقدي الاجنبي، ولذلك فإن الاستغلال الأمثل لخفض سعر الجنية المصري عندما تكون أسعار المنتجات المصرية منخفضة مع وجود جودة ومنافسة عالية تؤدي إلي زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة الطلب على الجنيه المصري، ولذلك هناك بعض الدول المنتجة تتعمد خفض سعر صرف عملتها لزيادة الطلب على منتجاتها.

ـ النتائج والتوصيات

قدم هذا البحث تحليلاً لمدى تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١, وفيما يلي النتائج التي توصلنا إليها، والتوصيات التي وضعت على أساسها.

أولاً: النتائج:

١- أسهمت العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية فى بنيان الاقتصاد الوطني فى توفير بيئة ملائمة ساهمت فى تنامى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصري، وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أعلى مستوى له خلال الفترة من ١٩٩١م الى ٢٠١٧م مما أدى إلى حدوث ارتفاعات متوالية فى مستويات الأسعار المحلية صاحبها تدهور شديد فى مستوى معيشة شريحة كبيرة فى المجتمع المصري.

٢ – أوضحت الدراسة أن الاقتصاد المصري اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي حيث كان واضحًا دور سعر الصرف فى التأثير على معدل التضخم فى مصر تأثيرًا معنويًا. وهكذا أشارت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة عملة مصر سوف يؤدي إلي زيادة تكلفة الواردات مما يزيد من سعر السلعة المنتجة محليًا ويمثل ذلك ضغطًا على

الأسعار المحلية فى مصر فترتفع. ويؤدي استمرار تقلبات سعر صرف الجنيه المصري إلي الارتفاع المستمر فى الأسعار المحلية مما يقود إلى التضخم. أضف إلى ذلك أن ارتفاع سعر الدولار الأمريكي يؤدى إلي زيادة التضخم بطريقة مباشرة بتأثيره على ارتفاع أسعار الواردات من السلع التامة الصنع أو بطريقة غير مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة.

ثانيًا: التوصيات:

فى ضوء الدراسة السابقة ونتائجها تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي تلقى الضوء على بعض العناصر التي يمكن الاستفادة منها فى خفض معدل التضخم وتحقيق الاستقرار والنمو بالاقتصاد المصري:

١ – ضرورة عدم اعتماد مصر على الواردات التي تعرض اقتصادها للتضخم والعمل الدؤوبعلى تنمية القطاع الصناعي بها كخطوة هامة نحو تفادي تقلبات الأسعار بها تبعًا لتقلبات الأسعار بالخارج والتي تنتقل إليها عن طريق الواردات

٢- يجب عدم استخدام أسلوب التمويل التضخمي لسد عجز الموازنة العامة للدولة والذي يؤدي بدوره إلى التوسع المستمر فى عرض النقود ويقود إلى التضخم.

٣- ضرورة السيطرة على معدلات التضخم من خلال استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية فى ضبط التضخم.

٤- العمل على رفع مستوى الإنتاجية وذلك من خلال تحقيق بعض المتطلبات وهي الارتفاع بمستوي القدرة الإدارية، والاهتمام بالحوافز، والتوسع فى التدريب والتأهيل المهني.

المراجع

أولا: الكتب العامة:

١. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة, ٢٠٠٠.

٢. سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الناشر: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٩.

٣. عصام حسنى محمد عبد الحليم، الوسيط فى المالية العامة، كلية الحقوق، جامعة بنها, ٢٠١٨.

٤. ـــ, الوسيط فى النظريات الاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة بنها، ٢٠١٨.

ثانياً: الكتب المتخصصة:

١. أحمد صالح الصعيدي الأثار الضريبية للتضخم، مع التطبيق على أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مطبعة النهضة، بدون تاريخ.

٢. عبد الحميدعبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية, ٢٠٠٥.

٣. نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود والتضخم الاقتصادي إلى أين هل إلى مجاعة أم الى توارث دولي وكلاهما نهاية واحدة، الطبعة الاولى ٢٠١٠.

ثالثاً: الرسائل الجامعية (ماجستير – دكتوراه)

١. ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي فى الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق , ٢٠٠٢.

٢. أحمد رمزي محمد عبد العال، معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية فى مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان, ٢٠١٠.

٣. أحمد فوزي السيد الخولي، دور الإصلاح الضريبي فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة الاسكندرية, ٢٠١٥.

٤. خالد بن عبد الله بن محمد المصلح، التضخم النقدي فى الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض، المملكة العربية السعودية, ٢٠٠٤.

٥. داليا أمين مصطفي، دراسة آثر التضخم الاقتصادي على النشاط السياحي فى مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، قسم الدراسات السياحية، جامعة حلوان, ٢٠٠٩.

٦. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم فى الجزائر، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير فى الماجستير فى العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، ٢٠٠٥ /٢٠٠٦.

٧. عباسي نصيرة، تأثير التضخم فى التحليل المالي للمؤسسة، رسالة مقدمه لنيل شهادة الماجستير، فرع تسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٨. عبد اللهمحمد، السياسة الائتمانية وعلاقاتها بالسياسة المالية فى الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق, ٢٠٠٢.

٩. عصام حسنى محمد عبد الحليم، تحرير اقتصاديات الدول النامية فى ظل نظام الخصخصة مع التطبيق على مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها, ٢٠٠٨.

١٠. محمد سالم عبد الغفار، سياسة الإصلاح الاقتصادي وآثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥.

١١. محمد عزت محمد إبراهيم غزلان، دور السياسة النقدية فى التنمية والاستقرار الاقتصادي فى البلاد النامية مع التركيز على الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٣، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى فلسفة الاقتصاد، جامعة الإسكندرية كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٣.

١٢. منى محمود حسين إبراهيم محمد عليوة، استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية فى مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ٢٠٠٩.

١٣. نايف أحمد العليان الشبول، التضخم فى الاقتصاد الأردني، دراسة تحليلية لأسبابه وقياسه وعلاجه، فى الفترة من١٩٦٧–١٩٧٧، رسالة مقدمة للحصول درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، بدون تاريخ.

١٤. هبة عبد المنعم على محمد، ديناميكية التضخم: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد، بدون تاريخ.

١٥. يوسف فالح الحنيطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلى والتجارة الخارجية فى الأردن، رسالة مقدمه للحصول علىدرجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، ١٩٩٦.

رابعاً: مقالات ودوريات

١. أحمد السيد عبد اللطيف حسن، محددات التضخم فى مصر الفترة من ١٩٨١ – ٢٠١١ أسلوب التكامل المشترك، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني – إبريل ٢٠١٢ – المجلد الاول.

٢. أحمد فريد مصطفي وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية, ٢٠٠٠.

٣. التضخم الاقتصادي. حالات ومفاهيم، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الاعمال الفلسطيني، ابريل٢٠١١.

٤. محمد طاهر نصير، باسم محمد اللوزي، التضخم فى الأردن، أسبابه وآثاره (١٩٨٠-٢٠٠٦)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، تصدرها كلية التجارة – جامعة بنى سويف، العدد الثاني، ٢٠٠٧.

٥. مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التضخم (ماهيته – مفهومه – أشكاله- كيفية قياسه- أثاره) ١٩٩٧.

خامساً: التقارير والنشرات

١. البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد وسنوات متفرقة.

٢. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد وسنوات متفرقة.

٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٦.

٤. النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، أعداد وسنوات متفرقة.

سادساً: المراجع الأجنبية:

1. Central Bank of the Republic of Turkey, Monetary and Exchange Rate Policy for 2008, December, 2007.
2. Frederic S.Mishkin, Monetary Policy Strategies for Latin America,7617, March,2000.
3. Frederic s.Mishkin and Adam S.posen, " Inflation Targeting : lesson from four countries NBER Working Paper , 1997 .
4. G.R. Steele, The Money Economy: Mercantilism, Classical Economics and Keynes General Theory, American Journal of Economics and Sociology, 1998.
5. Gisbert Bulk "Indirect Tax in 2016, A review of global indirect tax developments and issues", Ernest & Young (EY) publication, Feb.2016.

6. Gordon H. Sellon, Expectation and the Monetary Policy Transmission Mechanism, Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review, 2004.

7. Guillermo Calvo, Frederic S. Mishkin, The Mirage of Exchange Rate Regimes for Emerging Market Countries, Journal of Economic Perspectives, Vol,17, No,4,2003.

8. Mishkin, Frederic, " From Monetary Targeting to Inflation Targeting: lessons from the Industrialized countries ", 2000.

9. Mohatny ,M.S. and Philip Turner, "Monetary Policy Transmission in Emerging Market Economies : What Is New?" In Transmission Mechanisms for Monetary Policy in Emerging Market Economies, BIS Papers No.35,2008.

10. Mokher, NevineEid, Optimal Inflation Rate in Developing countries, Economic Department, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2001.

11. Randall Wray, Money and Inflation, Center for Full Employment and price Stability, University of Missouri-Kansas City, Working paper No. 12,2000.

12. Seth B. Carpenter and Joe Lange Money Demand and Equity Markets, Board of Governors of the Federal Reserve System, Cornerstone Research,2002.

13. Stiglitz, Josef E. " The Failure of Inflation Targeting", Daily News, Egypt, May8, 2008.

14. Taylor, John B. "Monetary Policy. in Emerging Market Countries with Implication for Egypt" The Egyptian Center for Economic Studies Distinguished Lecture series 23, May 2005.

15.

مخلص

لقد مر الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية وابتداء من أوائل عقد التسعينات بمراحل تطور أدى إلى تغير كيفي فى استغلال الموارد الاقتصادية نتيجة التغير الكمي للسياسة المالية والنقدية،وتميزت مصر خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بوجود معدل تضخم مرتفع،ولذلك بدأت مصر فى تطبيق برنامج إصلاح مالي واقتصادي يهدف إلى تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق والقطاع الخاص.

وتعرض الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥يناير عام ٢٠١١ م لعدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم المشاكل والاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصري، وأثرت سلبًا على أوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات وارتفاع مستويات الدين العام ونقص مستويات المعروض من النقد الأجنبي وتراجع الاحتياطات الدولية. وحرصًا من البنك المركزي المصري علي تحقيق الاستقرار النقدي استهدافًا لمستويات أدني من التضخم فقد قرر فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ اتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي من خلال تحرير العملة المحلية أما العملات الأجنبية ثم تبني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي وذلك بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية.

وأدي استقرار سعر صرف الجنيه إلى جذب الاستثمار، وإلغاء السوق الموازية (السوق السوداء)، وزيادة الاحتياطي النقدي الاجنبي،ويتضح أن السيطرة على عجز الموازنة يمثل عاملاً هامًا للسيطرة على معدلات التضخم فى مصر

كلمات مفتاحية (التضخم، الاقتصاد المصري، وسائل السياسة المالية، وسائل السياسة النقدية) .

16.

The development Of Inflation Rates in The Egyptian Economy during The Period 1990-2021

Ph.D . Maher Abd El-Wahab Hamed Abo Ziada,

Extract

Since 1990 the Egyptian economy has passed many phases that affected its performance. pre-economic reform, inflation rate exceeded 20.7% in many cases in Egypt.

Egypt has executed an economic and financial reform plan that aimed to transform the Egyptian economy to depend on market mechanisms and the private sector through the period between 1991 to 1997.

After Jan 25th revolution the Egyptian economy has exposed to several internal and external challenges that exacerbated the problems and structural abnormalities in the Egyptian economy.

These challenges have a negative influence on the public debt, balance of payments, public expenditure, and lack of foreign exchange. So, on 3 November 2016, the Egyptian central bank made several procedures to reduce the inflation rate by diluting the Egyptian pound.

The Stability of the pound exchange rate attracted more investments, and sequentially more foreign exchange reserves, also that stability led to concealing the black market and overcoming the budget deficit.

Keywords (Inflation, The Egyptian Economy,Financial Policy Tools, Monetary Policy Tools)